

Distr.: General  
31 August 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١١٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت\*  
انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة  
الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء  
في مجلس حقوق الإنسان

### مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس الجمعية العامة ويشرفها أن تشير إلى ترشيح مملكة البحرين لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، في الانتخابات التي ستجري خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة في نيويورك.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تتشرف البعثة الدائمة كذلك بأن ترفق طيه التعهدات والالتزامات التي قطعتها حكومة مملكة البحرين على نفسها، مؤكدة من جديد التزامها بحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان (انظر المرفق).

وفي هذا الصدد، تعرب البعثة الدائمة لمملكة البحرين عن غاية امتنانها إذا أمكن تعميم هذه المذكرة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس  
الجمعية العامة من البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة  
ترشيح البحرين لعضوية مجلس حقوق الإنسان، ٢٠١٩-٢٠٢١  
التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

- ١ - تلتزم مملكة البحرين بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها محلياً ودولياً. وتعترف مملكة البحرين بالدور الهام لمجلس حقوق الإنسان في هذا الجهد العالمي. ونحن نعتقد أن مملكة البحرين يمكن أن تقدم مساهمة مفيدة في عمل المجلس. ولذلك قررت مملكة البحرين تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ في الانتخابات التي ستجري خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، في خريف عام ٢٠١٨.
- ٢ - وقد شهدت البحرين تطورات سياسية وتشريعية منذ عام ٢٠٠٢، أبرزها ممارسة المواطنين، رجالاً ونساءً، لحقوقهم السياسية والمدنية من خلال المشاركة في الشؤون العامة، بما في ذلك في الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والترشح للانتخابات النيابية والبلدية؛ وممارسة السلطة التشريعية لحقها الدستوري في الإشراف على أداء السلطة التنفيذية لمهامها من خلال ممثلها في مجلس النواب.
- ٣ - ويتكون دستور البحرين من مبادئ المساواة والعدل والحرية ويعتبرها من أركان المجتمع. ولا يوجد تمييز بين الأشخاص بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو العقيدة.
- ٤ - وتعكس التشريعات الوطنية أيضاً احترام الحقوق والحريات. فعلى سبيل المثال، تضمن التشريعات الحقوق الإنسانية والاجتماعية في الميادين التالية: العمل والتأمين ضد البطالة؛ وحماية حقوق الطفل والمسنين والمرأة؛ ومكافحة الاتجار بالأشخاص؛ ورعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والحماية من العنف الأسري؛ وضمان حرية الرأي والتعبير والمعتقد؛ وضمان الممارسة الحرة وغير المقيدة للدين والحقوق والممارسات الدينية في إطار من التسامح والاحترام المتبادل بين مكونات المجتمع مع مختلف الانتماءات الدينية والطائفية والثقافية والعرقية. كما تضمن التشريعات الوطنية حرية مؤسسات المجتمع المدني من خلال تشكيل أكثر من ٦٠٠ جمعية لحقوق الإنسان تغطي مختلف الميادين مثل القضايا الاجتماعية، وقضايا المرأة والقضايا الدينية وغيرها.
- ٥ - وبناء على هذه الإنجازات، تقدم مملكة البحرين التعهدات والالتزامات الطوعية التالية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١:

## التعهدات والالتزامات الطوعية

## ١ - حقوق المرأة

## التعهد:

ستواصل مملكة البحرين جهودها للاضطلاع بدور دولي وتبادل أفضل الممارسات في مجال تعزيز تمكين المرأة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة على الصعيدين الوطني والدولي

٦ - حصلت المرأة البحرينية على حقوقها كاملة في إطار تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في جميع المجالات وفقاً للدستور ودون المساس بأحكام الشريعة الإسلامية. وتحت رعاية رئيس الدولة وفيما يتعلق بالحقوق السياسية للمرأة، تسنمت المرأة البحرينية مناصب تنفيذية وأثبتت أنها جديرة بالثقة على قدم المساواة مع الرجل. وفي عام ٢٠٠١، عين رئيس الدولة أول أمينة عامّة للمجلس الأعلى للمرأة، وأصبحت أول امرأة بحرينية تشغل منصباً وزارياً في منطقة الخليج العربي. وفي عام ٢٠٠٤، تم تعيين أول وزيرة في الحكومة كوزيرة للصحة.

٧ - وخلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٧، شهدت الحكومة تعيين عدد من الوزيرات في ميادين مثل التنمية الاجتماعية والصحة وحقوق الإنسان والثقافة والإعلام، حيث تميز أداؤهن بانضباط وإنتاجية عالية في القطاعات التي شغلنها، مما يعكس بالتالي مستوى الكفاءة التي تتمتع بها المرأة البحرينية بشكل عام. وفي عام ٢٠١٧، شغلت النساء البحرينيات ثلاثة مناصب وزارية. كما كن يمثلن ٨ في المائة من عدد أعضاء مجلس النواب و ٢٣ في المائة من عدد أعضاء مجلس الشورى (وهو المجلس المعين للسلطة التشريعية).

٨ - وعلاوة على ذلك، فإن تقدم المرأة البحرينية على المستوى الدولي ينعكس في جملة أمور منها عضويتها في اللجان الدولية مثل لجنة وضع المرأة، حيث كلفت جامعة الدول العربية مملكة البحرين بمهمة قيادة المفاوضات باسم ٢٢ دولة عربية بشأن الاستنتاجات المتفق عليها للدورتين الحادية والستين والثانية والستين للجنة وضع المرأة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وكذلك المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، واعتماد وتدشين جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة في آذار/مارس ٢٠١٧، وفتح مكتب برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مملكة البحرين بحضور وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٩ - علاوة على ذلك، وبعد سنوات من التشاور والدراسة بين جميع مكونات المجتمع، نجحت مملكة البحرين في إصدار قانون الأسرة (القانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٧)، اعترافاً منها بأهمية إكمال النظام التشريعي للقوانين التي تدعم استقرار النساء والعائلات. ويتضمن القانون أحكاماً شاملة تضمن للعائلة البحرينية جميع درجات التقاضي أمام محاكم التمييز للفصل في قضايا الأسرة، ويعتبر القانون بمثابة تجسيد للوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي في مملكة البحرين.

## ٢ - حقوق الطفل

التعهد:

ستواصل مملكة البحرين جهودها لسن تشريعات جديدة تحمي وتكفل حقوق الطفل وتوسع البرامج القائمة على أساس رفاه الطفل وحقوقه الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية

١٠ - تعترف مملكة البحرين بأهمية رعاية شؤون الأطفال، وحماية حقوقهم وضمان بيئة آمنة لهم تسمح بالنمو الكامل لقدراتهم ومواهبهم واتخاذ الخطوات المناسبة في مجالي الصحة والتعليم لقضاء حاجاتهم النفسية والاجتماعية والثقافية وفقاً للاستراتيجية الوطنية القائمة على المصالح الفضلى للطفل. وقد تم وضع برامج تدريبية للمدرسين من مختلف المستويات في المدارس العامة، وشارك معلمو رياض الأطفال في مجموعة من الأنشطة وورش العمل وبرامج التدريب لرفع مستوى كفاءتهم المهنية في مجال التعامل التعليمي مع الطلاب بالتنسيق مع السلطات المختصة. وهذا بالإضافة إلى إنشاء مركز استشاري نفسي اجتماعي للاهتمام بالتوجيه النفسي والاجتماعي للطلاب.

١١ - وترعى المؤسسة الخيرية الملكية، التي أنشئت بموجب مرسوم ملكي صادر في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١، الأيتام الذين فقدوا والديهم. ويتولى جلالة الملك الرئاسة الفخرية للمؤسسة ويرأس ابنه مجلس الأمناء. ويحظى اليتامى بالرعاية الشخصية للملك، وهو يقوم بزيارتهم واستقبالهم بشكل منتظم بالإضافة إلى رعاية أنشطة خاصة بهم. وتقدم المؤسسة الدعم التعليمي إذ توفر للأيتام الحقائق المدرسية والمقاعد المجانية في رياض الأطفال بالتعاون مع رياض الأطفال والشركات ومؤسسات القطاع الخاص، حسب عدد المقاعد التي يتم الحصول عليها سنوياً وتخصيص عدد آخر من المقاعد مجاناً للأيتام في المدارس الخاصة بالتعاون مع المدارس والشركات ومؤسسات القطاع الخاص. وبالإضافة إلى مراعاة ظروفهم، تستعين المؤسسة بأشخاص لمساعدتهم في التحضير لامتحانات النهائية من خلال المؤسسات التعليمية. وبعد الانتهاء من دراساتهم، سيتم تخصيص ٥٠ مقعداً لمن يحصلون على معدل ٨٠ في المائة وما فوق في الجامعات العامة والخاصة، بالإضافة إلى المقاعد الأخرى التي تدعمها الشركات ومؤسسات القطاع الخاص.

١٢ - وعلاوة على ذلك، أطلق عدد من المبادرات الثقافية، بما في ذلك مسابقة رمضانية سنوية اسمها "هاشتاغ"، وهي مسابقة للأطفال، هدفها زيادة وعي الأطفال وتعزيز ثقتهم بأنفسهم. وجرى إعداد برامج أخرى لزيادة الوعي الصحي وتحسين أنماط الحياة الصحية.

١٣ - وقدمت مملكة البحرين إلى لجنة حقوق الطفل في جنيف تقريرها الجامع للتقارير الدورية من الرابع إلى السادس عن التقدم المحرز فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧).

## ٣ - مكافحة الاتجار بالأشخاص

التعهد:

ستعزز مملكة البحرين استراتيجياتها الوطنية لمكافحة الاتجار وستدعم جهود الأمم المتحدة فضلاً عن تبادل أفضل الممارسات لمكافحة الاتجار بالأشخاص

١٤ - إيماناً منها بأن قضية الاتجار بالأشخاص تشكل تحدياً يتطلب تكاتف الجهود الوطنية للإبقاء على مملكة البحرين خالية من هذه الجريمة العالمية بأنواعها وصورها كافة، والتصدي لها واستحداث

الآليات الكفيلة بالقضاء عليها في حال ظهور مؤشرات تدل على وجودها، اتخذت المملكة مجموعة من التدابير لضمان التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية والأهلية لمكافحة هذه الجريمة ضمن الرؤى والآليات التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

١٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧، تم تدشين النظام الوطني للإحالة لضحايا الاتجار بالأشخاص، الذي يُعد الأول من نوعه على مستوى دول المنطقة، ويهدف النظام إلى تعزيز إجراءات مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتوضيح وتنظيم دور مختلف الجهات وآليات تعاملها مع أية حالة اتجار أو يشتبه في إمكانية تحولها إلى حالة اتجار.

١٦ - ولتقييم وضع ضحايا الاتجار بالأشخاص من الأجانب، ووفقاً للمرسوم الوزاري رقم ٤ لعام ٢٠١٧، أُعيد إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وترأسها حالياً هيئة تنظيم سوق العمل. وتضم اللجنة ممثلين من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة الخارجية ووزارة الداخلية والنيابة العامة، إلى جانب ممثلين لمنظمات غير حكومية. وتدرس اللجنة جميع التقارير المتعلقة بالضحايا، وتسمع أقوالهم أو بيانات ممثليهم القانونيين وتزيل أية عقبات تحول دون حصول الضحايا الأجانب على عمل إذا كان ذلك ضرورياً على أساس ما سمعه رئيس اللجنة من السلطة المختصة في هذا الصدد. وتتولى التنسيق مع وزارة الداخلية لإعادة الضحايا إلى بلد جنسيتهم أو مكان إقامتهم في أي دولة أخرى، إذا طلب منها ذلك، وتوصي بما إذا كان من المناسب أن يبقى أحد الضحايا في البحرين، وتعديل وضعهم القانوني لتمكينهم من العمل وتحيل هذه التوصية إلى وزير الداخلية للموافقة عليها. فإذا تمت الموافقة على التوصية، خضعت للمراجعة بموجب نفس الإجراء مرة كل ستة أشهر على الأقل.

١٧ - وقد افتتحت اللجنة مأوى للرجال وآخر للنساء ممن قد تعرضوا للاتجار بالأشخاص. كما تقوم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ببناء مركز متكامل لضحايا الاتجار بالبشر يتسع لأكثر من ١٢٠ شخصاً.

١٨ - وتفخر مملكة البحرين بإنجازاتها الدولية باعتبارها أول دولة عربية تصل إلى المستوى ١ في تقرير الاتجار بالأشخاص الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

#### ٤ - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

التعهد:

- ستواصل مملكة البحرين جهودها لصون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واندماجهم في المجتمع
- ستواصل مملكة البحرين توفير الاحتياجات التقنية الخاصة وإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مؤسسات الدولة والأماكن العامة

١٩ - تولي مملكة البحرين أهمية كبيرة لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث اكتسبت المزيد من الدعم والزمخ في إطار مشروع الإصلاح الوطني الشامل الذي أطلقه جلالة الملك. وتعمل جميع المؤسسات الحكومية التي لها أدوار رئيسية في عملية إعادة التأهيل، ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في جهد متضافر، حيث تتكامل الأدوار في شكل نظام شراكة بين جميع الأطراف، لتوفير أنواع مختلفة من الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية، فضلاً عن إعادة التأهيل والتدريب لإدماجهم في المجتمع وسوق العمل.

٢٠ - وتعمل مملكة البحرين على زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والاقتصاد. ويتجلى ذلك في المبادرات التي أطلقتها المملكة والتي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف، مثل سن قانون ينص على إصدار بطاقة للأشخاص ذوي الإعاقة يمنحون بموجبها تخفيضا لا يقل عن ٥٠ في المائة من الرسوم التي تفرضها الدولة. ويدعم مشروع 'دانات' الأعمال الصغيرة للأشخاص ذوي الإعاقة ويغذيها. ويتكون المشروع من إنشاء أكشاك في الجنائن والحدائق والمناطق الحيوية في محافظات المملكة بالتعاون مع شركة كوكا كولا ووزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني، بهدف بلورة دور التنمية الفعال للمعوقين ونقلهم من دور تلقي الرعاية إلى القيام بدور نشط قوامه الإنتاج والإبداع.

٢١ - وجائزة الشيخ ناصر بن حمد لإبداعات ذوي الإعاقة هي أيضا مثال على الخطوات التي اتخذتها المملكة نحو إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعكس الجائزة اهتمام المملكة بإبداع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهيل الضوء على قدراتهم وإبداعهم، وتعزيز روح التنافس بينهم، وتعزيز الإبداع الفكري والفني والعلمي وتطبيق ذلك لتعميق تنميتهم.

٢٢ - وقدمت مملكة البحرين تقريرها الجامع للتقرير الأولي والتقرير الدوري الثاني عن التقدم المحرز في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جنيف (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧).

## ٥ - التسامح الديني وحرية المعتقد

*التعهد:*

ستواصل مملكة البحرين القيام بدورها الداعم للمبادرات الرامية إلى تعزيز الحرية الدينية والقضاء على أي تحريض على الطائفية أو العنف أو العداة القومي أو الكراهية الدينية أو العنصرية، وكذلك توسيع التزامها بالدفاع عن التسامح الديني والتعايش السلمي على المستوى الدولي

٢٣ - مملكة البحرين نموذجٌ للتعايش والتآلف بين أتباع مختلف الأديان والطوائف والثقافات، بفضل الانفتاح والحرية اللذين وضعهما جلالة الملك في إطار مشروع الإصلاح الشامل. وقد اتخذ العديد من المبادرات في هذا الصدد، بما في ذلك إطلاق إعلان مملكة البحرين الذي يدعو إلى التسامح الديني والتعايش السلمي في جميع أنحاء العالم كأساس لتعزيز الحرية الدينية، وتدشين مركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي تحت رعاية جلالة الملك، وهو معلم تاريخي بارز مسجل باسم البحرين والعرب والمسلمين.

٢٤ - وجرى أيضا تأسيس كرسي الملك حمد للحوار بين الأديان والتعايش السلمي في جامعة ساينزا بروما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لتدريس الحوار والسلام والتفاهم بين الأديان. وستوفر هذه المبادرة للشباب في جميع أنحاء العالم فرصة لتعلم القيم النبيلة التي دعت إليها مملكة البحرين، لا سيما التقارب بين الأديان والمذاهب. كما أنها ستسلط الضوء على الإجراءات التي اتخذتها المملكة لترسيخ هذه القيم في المجتمع البحريني، بالإضافة إلى تعليم الطلاب القيم والأخلاق والتسامح بين الجميع.

## ٦ - حماية حقوق العمال

التعهد:

• بموجب قوانين وأنظمة مملكة البحرين، ستصون المملكة حقوق العمال وترصد العلاقة بين العامل وصاحب العمل لضمان الالتزام التام بقانون العمل في القطاع الخاص والقرارات الوزارية المتعلقة به، وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة

• ستقوم مملكة البحرين بنشر ممارساتها الناجحة والريادية في مجال إصلاح سوق العمل على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبالتحديد مشروع تصريح العمل المرن للعمال المغتربين

٢٥ - مملكة البحرين واحدة من الدول الرائدة في مجال إصلاح سوق العمل وحماية حقوق العمال، وبالتحديد من خلال مشروع تصريح العمل المرن الذي يعتبر من أفضل الممارسات الدولية، بالإضافة إلى منح العمال المغتربين الحق في الانتقال من صاحب عمل إلى آخر دون موافقة صاحب العمل السابق وفقا للقواعد العادلة المنصوص عليها في القانون. كما تسمح المملكة لجميع العمال بالاستفادة من نظام التأمين ضد البطالة دون تمييز على أساس جنسيتهم وذلك لحماية العمال من العوز والحاجة خلال فترات الانقطاع عن العمل. ويحق للعمال الأجانب، أسوة بالعمال البحرينيين، تمثيل جميع العمال في نقابات العمال بغض النظر عن جنسيتهم. ولهم أيضا الحق في الإضراب والدفاع عن مصالحهم المشروعة، والقيام بأنشطة نقابية، وحمائتهم، بوصفهم نقابيين، من التسريح بسبب نشاطهم النقابي.

٢٦ - وانتُخبت المملكة عضوا عاديا في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في المجموعة الحكومية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ في الانتخابات التي جرت خلال الدورة السادسة بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويعكس هذا علو منزلة البحرين والثقة فيها على المستوى الدولي، بالإضافة إلى تقدير واعتراف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بجهودها وإنجازاتها المتميزة في ميدان العمل.

٧ - التعاون مع الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية

التعهد:

- ستواصل مملكة البحرين تعاونها مع المنظمات الدولية المعنية بالقضايا الإنسانية وهيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة
  - ستواصل مملكة البحرين التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتلبية احتياجاتها التدريبية في مجال حماية حقوق الإنسان وبناء القدرات الوطنية وتوعية عامة الناس فضلا عن وضع خطط وطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها
  - ستواصل مملكة البحرين تعزيز هيئات حقوق الإنسان في أنشطتها الوقائية والحمائية، مثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق السجناء والمعتقلين، ووحدة التحقيقات الخاصة، وأمين المظالم
- ٢٧ - واصلت مملكة البحرين دفع مساهمة مالية إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإلى برامج أخرى، بصفة مستمرة. والغرض من هذه المساهمات المالية هو تعزيز عمل المفوضية وتنفيذ برامجها.

٨ - أهداف التنمية المستدامة

التعهد:

ستتخذ مملكة البحرين خطوات ملموسة لمواصلة عملية التنمية الوطنية بدعم من البرامج الرائدة للحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتوعية بهذه الأهداف

٢٨ - بناء على خبرتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد لها في عام ٢٠١٥، اتخذت مملكة البحرين عدة خطوات لاعتماد أهداف التنمية المستدامة. وقد أولت المملكة اهتماما كبيرا لهذه الأهداف، وكانت ملتزمة بقوة بتحقيقها منذ اعتمادها في عام ٢٠٠٠. وقد حققت المملكة إنجازات مهمة، من بينها ما يلي:

- بلغت النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع صفرا.
- بلغ متوسط النمو الاقتصادي في العقد الماضي ٣٧,٤ في المائة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٢ ٠٠٠ دولار أمريكي.
- يتجاوز الإنفاق العام على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية ٣٥ في المائة من الميزانية.
- التعليم الأساسي مجاني وإلزامي. وتبلغ نسبة الالتحاق الصافي في المرحلتين الابتدائية والثانوية ١٠٠ في المائة و ٨٦,٤ في المائة على التوالي، مما قضى على الأمية. وبلغت نسبة الالتحاق بالسنة الثانية في مدارس رياض الأطفال ٨٢ في المائة.
- الرعاية الصحية مجانية للجميع. وانخفضت نسبة وفيات الأمومة ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٨,٦ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية و ٩ حالات وفاة

- لكل ١٠٠٠ مولود حي، على التوالي، مقارنة بـ ٢٢٦ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية و ٤٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في جميع أنحاء العالم.
- يضمن الدستور المساواة بين الجنسين. وهناك لجنتان أنشأهما المجلس الأعلى للمرأة لضمان تكافؤ الفرص والميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وتشغل النساء ٥٥ في المائة من المناصب الإشرافية، وتبلغ نسبة مشاركتها ٥٣ في المائة في القطاع العام و ٣٣ في المائة في القطاع الخاص.
- القطاع الخاص هو شريك رئيسي في التنمية. وهو يوفر فرص عمل متساوية عالية الأجر، مما أسهم في خفض معدل البطالة الإجمالي إلى ٤ في المائة.
- استفاد ٦٥ في المائة من السكان من خدمات الإسكان العام، ويجري بناء خمس مدن مستدامة جديدة.
- بلغت تغطية شبكات المياه المأمونة والصرف الصحي والطاقة النظيفة ١٠٠ في المائة.
- يوفر صندوق العمل (تمكين) دعماً كبيراً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد استفاد أكثر من ٤٧ ألف شركة صغيرة ومتوسطة الحجم و ١٢٠ ألف شخص، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، من دعمه بالمال والتدريب.

#### ٩ - متابعة الاستعراض الدوري الشامل

##### التعهد:

- تتضمن مملكة البحرين تنفيذ التوصيات التي تم قبولها خلال الاستعراض الدوري الشامل الثالث
- ستقدم مملكة البحرين تقرير منتصف المدة الطوعي عن التقدم الذي أحرزته
- ٢٩ - في آذار/مارس ٢٠١٢، قدمت مملكة البحرين إلى مجلس حقوق الإنسان تقريرها الوطني الثاني، الذي اعتمده المجلس في أيار/مايو من نفس العام. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، دعمت البحرين ١٤٥ توصية بشكل كامل، ودعمت ١٣ دعماً جزئياً ورفضت ١٨ توصية. وبالإضافة إلى هذا التقرير، قدمت مملكة البحرين تقريراً طوعياً في عام ٢٠١٤ عن التقدم الذي أحرزته في تطبيق التوصيات المقبولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل.
- ٣٠ - وقدمت مملكة البحرين تقريرها الوطني الثالث للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان في شباط/فبراير ٢٠١٧. وقد نشر التقرير في العديد من الصحف وفي وسائل الإعلام الأخرى وعلى موقع وزارة خارجية مملكة البحرين على الإنترنت. وبعد ذلك، استعرضت مملكة البحرين التقرير في مجلس حقوق الإنسان في جنيف في ١ أيار/مايو ٢٠١٧.
- ٣١ - واعتمد المجلس نتائج استعراض المملكة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وأشاد العديد من مندوبي الدول المشاركة في الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف بموقف مملكة البحرين من التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل عن الدورة الثالثة للاستعراض.

## ١٠ - السياسات والاستراتيجيات الوطنية

التعهد:

- ستواصل مملكة البحرين توسيع نطاق مختلف الاستراتيجيات والخطط الوطنية القائمة التي تهدف إلى ضمان حقوق الإنسان ونشرها وحمايتها وتعزيزها

٣٢ - وضعت البحرين عدة خطط واستراتيجيات وطنية تكفل حقوق الإنسان وترفدها وتنشرها وتروج لها على الصعيد الوطني، بما في ذلك تلك المبينة أدناه.

برنامج العمل الحكومي لفترة ٢٠١٥-٢٠١٨

٣٣ - عند إعداد برنامج عملها (٢٠١٥-٢٠١٨) المعنون "نحو العدالة والأمن ورفاه المجتمع"، تبنت حكومة البحرين مبدأ التوازن بين إمكانيات البحرين ومواردها، والتحديات التي تواجهها، ومتطلبات واحتياجات المواطنين والمقيمين، واستمرار التنمية والبناء والتأكيد على التنمية المستدامة للمملكة، مع توخي الحرص في الوقت ذاته على صون حقوق الأفراد، وحرية الرأي والتعبير واحترام حقوق الإنسان والعمل في إطار الشرعية الدستورية والقانونية.

٣٤ - وبهذا المعنى، فإنها تتخذ أيضاً الخطوات اللازمة لاستكمال مراجعتها للقوانين والأنظمة لضمان امتثالها للالتزامات البحرين لأحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية بتعزيز حرية الرأي والتعبير والحقوق الفردية ومحاربة التمييز بجميع أشكاله.

٣٥ - وتسعى الحكومة من خلال برنامج العمل إلى إقامة مجتمع تسود فيه العدالة والأمن والاستقرار والازدهار، وتستند إلى الإنجازات السابقة في إطار يكفل التنمية المستدامة ويوفر الخدمات الضرورية للمواطنين، وينوع القاعدة الاقتصادية الوطنية، ويحسن القدرة التنافسية، ويطور مناخ الاستثمار ويقوي دور القطاع الخاص والموارد البشرية، حيث إن البحرينيين هم محور التنمية وجوهرها ومحركها.

٣٦ - وتشمل أهداف البرنامج حماية النظام السياسي الديمقراطي والتنمية الشاملة.

الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠

٣٧ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أطلقت رؤية اقتصادية شاملة لمملكة البحرين لإعطاء توجيه واضح للتنمية المستمرة للاقتصاد البحريني، والتي تعكس، في جوهرها، الهدف المشترك الأساسي لبناء حياة أفضل لجميع البحرينيين. وأطلقت الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ بعد أربع سنوات من المحادثات المكثفة مع طائفة واسعة من قادة الرأي في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والمؤسسات المتخصصة والمؤسسات الاستشارية والهيئات العالمية. وهي تركز على صياغة رؤية للحكومة والمجتمع والاقتصاد على أساس المبادئ الأساسية الثلاثة للاستدامة والعدالة والقدرة التنافسية.

المنتدى الحكومي ٢٠١٧

٣٨ - أطلقت استراتيجية وطنية جديدة من خلال المنتدى الحكومي ٢٠١٧. وتضمن المنتدى استعراضاً لبرنامج عمل الحكومة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، وكذلك سياسات وإجراءات مختلف هيئات الحكومة.

- ٣٩ - ومن خلال معالجة سلسلة من المجالات والموضوعات الهامة المتعلقة بنمو المملكة، يعمل المنتدى كمنبر هام لمناقشة دور القطاع العام في تحقيق رؤية المملكة للتنمية الشاملة بقيادة جلالة الملك حمد.
- ٤٠ - واستند منتدى عام ٢٠١٧ إلى نجاح منتدى عام ٢٠١٦، مما أدى إلى إحراز تقدم كبير، بما في ذلك زيادة التعاون الحكومي، وإدخال تحسينات على الخدمات العامة، وتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز الإنتاجية والتغلب على التحديات الاقتصادية.
- ٤١ - ويعكس هذا الحدث السنوي التزام حكومة البحرين بتيسير التنمية الطويلة الأجل الشاملة لمجموعة من القطاعات بما يتماشى مع مبادئ العدالة والقدرة التنافسية والاستدامة التي تركز عليها الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ للبحرين.

#### استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١٥-٢٠١٨

- ٤٢ - أعدت استراتيجية التنمية الوطنية بالاقتران مع الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ وهي خريطة طريق للاقتصاد الوطني وللإجراءات الحكومية. وتركز هذه الاستراتيجية على تدعيم الروابط بين السياسات الحكومية وتحديد أهم المبادرات الاستراتيجية التي يتعين تنفيذها خلال هذه الفترة.
- ٤٣ - وتشمل الاستراتيجيات الإضافية ما يلي:
- (أ) استراتيجية الطفولة الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٦؛
- (ب) الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠١٢-٢٠١٦؛
- (ج) الاستراتيجية الوطنية لكبار السن.
- ٤٤ - واعتمدت أيضا سياسات وتدابير لتشجيع احترام حقوق الإنسان وحمايتها. وهي تشمل ما يلي:
- (أ) إنشاء الهيئة العليا للإعلام والاتصال بموجب المرسوم الملكي رقم ٤٧ لعام ٢٠١٣؛
- (ب) تدشين مجلس القضاء الأعلى لمشروع "قضاة المستقبل" لتدريب المرشحين لشغل مناصب في السلطة القضائية من أجل اكتساب القدرات والكفاءات التي يحتاج إليها أعضاء السلطة القضائية.